الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشعبيـــة
وزارة الداخليـة و الجماعات المحليـة والتهيئة العمرانية
مديرية التعاون

الكلمة الافتتاحية للسيد الأمين العام

بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة للجنة الأمنية المشتركة الجزائرية المالية

الجزائر يومي 23 و 24 جانفي 2019.

السيد الأمين العام
السيدات والسادة الحضور

انه لمن دواعي سروري أن أرفع أصدق مشاعر التقدير والاحترام إلى الوفد المالي بقيادة أخي الأمين العام لوزارة الأمن والحماية المدنية، شاكرا لكم تلبية دعوتنا وحرصكم الدؤوب على تجسيد المساعي الهادفة إلى ترقية تعاوننا وتوثيق أواصر الأخوة وحسن الجوار بين البلدين الشقيقين الجزائر ومالي.

فمرحبا بكم في بلدكم الثاني وبين أشقائكم متمنيا لكم طيب المقام.

أخي العزيز، معذرة ان لم تستوف كلمتي هذه عمق العلاقات التي تجمع بلدينا والمتجذرة في التاريخ، فمهما حاولنا فلن نجد لا اللفظ ولا الأسلوب الذي يعبر على مدى تميز هذه العلاقات وارتباطها بتاريخ واحد ومصير مشترك.

و ما لقاؤنا هذا إلا إحدى صور الوفاء لهذه العلاقات المتينة والمتميزة، ودليل على إرادتنا المشتركة لتطويرها وترقيتها بانتهاج أسلوب التشاور والحوار الدائمين بما يتلائم وطموحات شعبينا.

مسار دأبنا على الحفاظ عليه بتوجيهات حكيمة ورشيدة من كل من فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة وأخيه فخامة رئيس جمهورية مالي، السيد ابراهيم بوبكر كايتا Ibrahim Boubacar KEITA وحرصهما المتجدد على إيلاء الاهتمام الكبير لكل ما يخدم أمن البلدين واستقرارهما والرقي بهما.

السيد الأمين العام
السيدات والسادة الحضور

إننا ننتمي الى منطقة باتت ترتسم فيها معالم تفشي الإجرام المنظم العابر للحدود، فاليوم أصبح الإرهاب مرتبطاً ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة، لاسيما المتاجرة بالأسلحة والمخدرات من خلال شبكات إجرامية منظمة قامت بإرساء علاقات قوية مع الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل.

إن الأمن في منطقتنا المشتركة غير قابل للتجزئة، فمقتضيات الجوار والمصير المشترك، تفرض علينا المزيد من التعاون الفعال والمشترك وتجنيد كل الوسائل لمكافحة الاجرام ومجابهة الأعمال الإرهابية وتمويلها والتصدي للتطرف والأفكار الهدامة التي تبثها الجماعات الإرهابية مُستهدفةً بها استقرار بلداننا وأمننا الإقليمي.

مما لا ريب فيه، أن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ستزيد من الوضعية تعقيدًا، الأمر الذي يتطلب منا الرفع من اليقظة للوقاية من الأضرار الوخيمة الناتجة عنه، وتفعيل التنسيق الثنائي واتخاذ إجراءات موحدة ومنسقة وملموسة.

في هذا السياق، لا يفوتني من هذا المنبر، أن أنوه بأهمية لجنة الأركان العملياتية المشتركة(CEMOC) وبدورها الفعال في التعاون والتنسيق لمكافحة الإجرام العابر للحدود.

السيد الأمين العام
السيدات والسادة الحضور

إن تحقيق السلم والأمن في الدولة الشقيقة مالي مسعى طالما عملت الجزائر على تجسيده بتوجيهات سديدة من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، لاسيما من خلال اتفاق السلم المنبثق عن مسار الجزائر، والذي سجل تقدما معتبرا في مراحل تنفيذه، كما يبقى الإطار والمخرج الوحيد للأزمة في مالي من خلال تكريس لغة الحوار والحل السلمي للحفاظ على وحدة التراب المالي وسيادته ولحمة شعبه.

وتُعد المصالحة الوطنية نواة هذا المسار، لاستتباب الأمن وجمع الشمل، وترقية روح التسامح.

في هذا الإطار، أثمن اللقاء الذي جمع يوم 28 جوان 2018 إطارات من دائرتنا الوزارية بخبراء من مالي لعرض التجربة الجزائرية في مجال المصالحة الوطنية، لاسيما المبادئ التي تضمنها المشروع الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية بهدف لم شمل الجزائريين وإرساء دعائم السلم والاستقرار بالجزائر.

وكذلك الزيارة التي قام بها إلى الجزائر وفد من أعضاء "لجنة الحقيقة والعدالة والمساواة" وممثل عن مكتب الممثل السامي لفخامة رئيس جمهورية مالي المُكلف بتنفيذ اتفاق السلم والمصالحة الوطنية من 11 إلى 14 نوفمبر 2018.

وعليه، أغتنم هذه السانحة لأجدد لكم عزمنا على مرافقتكم في هذا المسعى ووضع تجربتنا الميدانية بين أيديكم.

كما أدعو خبرائنا في إطار أعمال هذه اللجنة إلى دراسة إمكانية إنشاء آلية تقنية مشتركة لمتابعة ومواصلة تجسيد التعاون بين البلدين للاستفادة من التجربة الجزائرية في مجال المصالحة الوطنية، تشترك فيها كل القطاعات المعنية (من وزارات الخارجية والعدل والشؤون الدينية والمصالح الأمنية...).

السيد الأمين العام
السيدات والسادة الحضور

إن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة، جعل من الجزائر وجهة لأعداد كبيرة من المهاجرين، والتدفق الكبير والمستمر لهؤلاء المهاجرين انجر عنه تداعيات سلبية على النظام والأمن العموميين.

إذ أصبحت الهجرة غير الشرعية شكلا من أشكال الاجرام المنظم وذلك من خلال الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تستهدف أمن واستقرار البلاد.

في هذا المقام، لا يفوتني أن أذكر بالمجهودات التي تبذلها الجزائر في التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين والاعتناء بهم صحيا وترحيلهم في ظل احترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية وذلك ليس بغريب على المجتمع الجزائري وقيمه وتقاليده.

غير أن هناك أطرافا تتخذ من هذه المسألة وسيلة لزعزعة استقرار الجزائر وتشويه صورتها إقليميا ودوليا.

أخي العزيز، أنا على يقين أنكم تشاطرونني الرأي في أهمية البعد الإنساني في العلاقات بين بلدينا، لما لهذا الجانب الحساس من تأثير على التواصل بين الشعبين وانعكاسه كذلك على التعاون المثمر والفعال الذي يعود بالفائدة على الجميع.

وعليه، فإن تعاوننا الوثيق لتعزيز هذا المسعى والمتمثل في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أصبح أكثر إلحاحًا لمجابهة هذه الظاهرة وكل من يتخذها وسيلةً لضرب استقرار وأمن بلدينا أو ذريعة للمساس بعلاقاتنا الثنائية المتميزة.

السيد الأمين العام
السيدات والسادة الحضور

إن الحديث عن العلاقات الثنائية، يقودنا إلى التأكيد على آليات التعاون الأمني، لاسيما في إطار اللجنة الأمنية المشتركة، التي كانت آخر دورة لها بمامكو (BAMAKO) يومي 27 و 28 أكتوبر 2017، غير أن المستوى المُحقق لحد الآن من أشكال التعاون والتبادل ما يزال يتطلع إلى المزيد من التكثيف بالنظر إلى ما تحدو بلدينا من إرادة للرقي بالتعاون إلى مستوى المرجو.

إذ أننا لاحظنا ضعف تنفيذ مختلف التوصيات المنبثقة عن الدورات السابقة لهذه الآلية الأمنية، فهي تبقى حبيسة محاضر هذه الدورات دون تنفيذ.

الأمر الذي يدعونا اليوم إلى العمل أكثر على دعم حصيلة تعاوننا ومعالجة المعوقات وإزالة كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف التي نسطرها معا والتي تعود بالمنفعة المتبادلة على بلدينا وشعبينا الشقيقين.

كما أن عُمق أواصر الأخوة بيننا، وتشابك المصالح وتنوعها، وتحديات المنطقة المشتركة بكل تعقيداتها، و واقع الجوار يفرض علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تضامنًا وتعاونًا أكبر سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي.

في الختام، اسمحوا لي أن أجدد لكم كل الترحاب بين إخوانكم وأطيب المقام في بلدكم الثاني الجزائر، متمنياً تمام النجاح لأشغال دورتنا هذه، وأنا على يقين أنها ستكون في مستوى التحديات.

" أشكركم على حسن الإصغاء "